

قضية اليوم

دولار المواد الغذائية بـ3200 ليرة: رساميك التجار من جيوب الناس

بمعزل عمدت اتخذ قرار دعم تمويل سلّة من المواد الغذائية، سواء رئيس الحكومة ام حاكم مصرف لبنان ام حصيلة الصلحة بينهما، فهو هذنب بتكريس رفع اسعار هذه السلع الضرورية وضرب ما تبقى من قدرة شرائية لدى المستهلكين. فالتمويل سيتم على اساس سعر الدولار 3200 ليرة، احي إن الحد الأدنى لزيادة اسعار هذه السلع سيكون 110% ما عدا اصحاب الاحتكارات الذين لا يشبعون

محمد وهبة

منذ ايام يروّج لصدور قرار سيؤدي إلى تخفيف الطلب على الدولار، وإلى تأمين السلع الأساسية في السوق. كذب المرّوجون ولو صدّقوا. فالقرار صدر، إلا أن صيغته تكزّس ارتفاع اسعار السلع الغذائية الأساسية والمواد الأولية للصناعة الغذائية على سعر 3200 ليرة بدلاً من تأمين تمويل مماثل للمشتقات النفطية والدواء والقمح والمستلزمات الطبية (85 في المئة من دولارات هذه السلع يؤمنها مصرف لبنان بالسعر الرسمي)، وليس هناك أي ضمانات بان الطلب على الدولار سينتراج. قد يكون هذا القرار اول وثيقة رسمية تكزس ارتفاع اسعار السلع الغذائية الأساسية وضرب ما تبقى من قدرة شرائية لدى المستهلكين، وفي المقابل يساعد التجار على إعادة تكوين رؤوس

تعميم يضرب ما تبقى من القدرة الشرائية وسط تآكل المداخيل

ليس هناك احي ضمانت بان الضغوط على سعر الصرف ستتحسر

اموالهم من جيوب الناس مرتين؛ مئة من اموال المودعين المحجوزة في مصرف لبنان والمصارف، ومئة من مداخيل العاملين باجر، والتي تاكلت بفعل فلتان سعر الصرف. من الآن فصاعداً ستكون هناك تعاميم وقرارات مماثلة تحزّر سعر الليرة.

تعميم ضيابي؟ اصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعميماً رقمه 577 يضيض على الاتي:

- يمكن للمصارف العاملة في لبنان الطلب من مصرف لبنان تأمين العملات الاجنبية لتلبية لحاجات مستوردي ومصنعي المواد الغذائية الاساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية المحددة في لبنان رياض سلامة. وحصلت لائحة تصدرها وزارة الاقتصاد.

- تحدد الآلية والشروط المفروضة للاستفادة من هذه المادة بقرار يصدر عن وزير الاقتصاد والتجارة لهذه الغاية.

- تقدم المصارف المعنية الطلبات موضوع هذه المواد إلى وحدة التمويل لدى مصرف لبنان بعد الموافقة عليها من وزارة الاقتصاد والتجارة.

- يتم تحديد سعر صرف العملات الأجنبية وفقاً للآلية المتبعة لتطبيق أحكام المادة 7 مكر من القرار الاساسي الرقم 7548 تاريخ 2000/3/30.

وقد جاء هذا القرار بعد اجتماعات



(مبتم الموسوي)

يسعر دولارها، هو تعام مقصود. فالتجار كانوا موجودين أثناء النقاشات التي تطرقت إلى السلع المشمولة بالتمويل. كان النقاش يشير إلى أن بعض أنواع الأرز سيكون مشمولاً فقط إلى جانب استيراد السكر والحبوب وحبليب الأطفال والسمسم وبعض المنتجات الزراعية وبعض التّجار طالب بان تكون الزيوت مشمولة، والمعلبات على أنواعها من فول وحمص وتونة وسردين، والمعكرونة أيضاً. هنا اندلع صراع «تحت الطاولة» بين قلة من التجار التي تحتكر بعض السلع وعدد كبير من التجار يستورد سلعا مماثلة. الكل يريد حصّة من هذه الكعكة. إنه تمويل مجاني لراس المال. قبل هذا التعميم عمد التجار إلى رفع

بسعر دولارها، هو تعام مقصود. فالتجار كانوا موجودين أثناء النقاشات التي تطرقت إلى السلع المشمولة بالتمويل. كان النقاش يشير إلى أن بعض أنواع الأرز سيكون مشمولاً فقط إلى جانب استيراد السكر والحبوب وحبليب الأطفال والسمسم وبعض المنتجات الزراعية وبعض التّجار طالب بان تكون الزيوت مشمولة، والمعلبات على أنواعها من فول وحمص وتونة وسردين، والمعكرونة أيضاً. هنا اندلع صراع «تحت الطاولة» بين قلة من التجار التي تحتكر بعض السلع وعدد كبير من التجار يستورد سلعا مماثلة. الكل يريد حصّة من هذه الكعكة. إنه تمويل مجاني لراس المال. قبل هذا التعميم عمد التجار إلى رفع

للآلية المتبعة لتطبيق أحكام المادة 7 مكر من القرار الاساسي 7548. ماذا يقول هذا القرار الاساسي؟ إنه يحدّد «تسديد قيمة أي تحويل نقدي إلكتروني بالعملات الأجنبية وارد إليها (المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحويلات النقدية بالوسائل الإلكترونية) من الخارج بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق». إذا السعر هو نفسه المحدّد لهذه المؤسسات: 3200 ليرة.

إذ، يمكن استيراد بنزين بدولار يساوي 1500 ليرة، لكن لا يمكن شراء كيلو أرز إلا بدولار يساوي 3200 ليرة؛ دولار السكر أيضاً تتضمّن، ودولار الحبوب من حمص وفول وفاصوليا وسواها... الأعلاف اللازمة لغذاء الأبقار وسواها. هل يمكن الاستغناء عن الأرز والسكر وحبليب الأطفال والحبوب واللحوم والخضر والفاكهة أم أن المقيمين في لبنان مجبرون على استهلاكها بهذه الأسعار؛ لماذا لم يحدد دعم هذه السلع بدولار 1500:

«إنه التهريب إلى سوريا» بحجة احتمال تهريب هذه السلع إلى سوريا سيتم رفع أسعارها. ربما يكون هذا الأمر تمهيدا لزيادة أسعار المشتقات النفطية أيضاً، وربما تمهيدا لتحرير كامل لسعر الصرف «بيعة» للصدوق النقد الدولي وللاميركيين أيضاً. فليبنان وسوريا كانا دائماً سوقاً مفتوحة بين تجار الشام وتجار بيروت، وصار لازماً تفكيكها. ثمة من يقول إن «السوريين يدفعون بالليرة اللبنانية ثمن هذه السلع التي تهزّب إلى أسواقهم ولا يدفعون بالدولار، وهذا كاف لمنع التهريب. يجب اتخاذ إجراءات لمكافحة التهريب». عظيم، ليس أمراً جيداً إن يتم التعامل معنا بعمليتنا؟ إذا صحت المفولة عن تسديد التجار السوريين أسعار السلع المهزبة بالليرة اللبنانية، فهذا يعني أنهم يخلقون طلباً على هذه الليرة، ويخففون الضغوط التضخمية الناتجة عن طباعة الأموال الجنوبية التي يقوم بها مصرف لبنان مقابل حِفظة من الدولارات، وهذا امر قابل للتخفيف. إذ يسمح بشراء السلع من سوريا بالليرة اللبنانية، أو بالليرة السورية.

الطلب على الدولار

أياً تكن الحال، يثير هذا الأمر سؤالاً أساسياً: هل هناك ما يعوّض ارتفاع السعر وتآكل المداخيل؟ كان الأمل عند الكثيرين أن يكون التعويض في انخفاض سعر صرف الدولار، لأنّ حجة التجار أنهم يضطرون إلى شراء الدولارات من السوق السوداء بقيمة 4000 ليرة لكل دولار، وهو ما يفرض عليهم رفع الأسعار. ما هي قيمة السلع المتوقع دعمها بسعر 3200 ليرة؟ إنها سلّة لا تتجاوز 500 مليون دولار سنوياً. هذه السلّة تساوي 2,8% من مجمل استيراد لبنان في السنة الماضية. حجم الطلب اليومي على الدولار الناتج عن هذه السلّة لا يتجاوز مليوني دولار يومياً (على أساس 250 يوم عمل) بينما الطلب على الدولار ناجم عن سلّة استيراد تتجاوز 12 مليار دولار. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن لا أحد يمكنه ضمان ألا يعاود سعر الدولار الارتفاع مجدداً، من دون إجراءات جدية لم تظهر نتائجها بعد.

المشهد السياسي

«سلعانا» يهدّد مجلس الوزراء وال«كاينتاك كونترول» إلى اللجان انقسام طائفي حول العفو!



(مروان بو حيدر)

ستكون الحكومة على موعد مع «هبة» جديدة، بعد ان رّد الرئيس ميشال عون قرارها بإنشاء معمل «سلعانا»، طالباً منها إعادة النظر فيه. قرر عون دعم الوزير جبران باسيل ضي معركته فهل تستمر معركة الصلاحيات؟

يرفّع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مُعادلة جديدة في وجه الحكومة والحلفاء: «إما ما يريده جبران باسيل أو لا شيء». وما يريده رئيس كتلّ «لبنان القوي» اليوم هو معمل «سلعانا» بأي شكل. لم يستسلم باسيل لتنتيجة التصويت في مجلس الوزراء التي آتت بغير ما يتمناه. ألف من خلف الحكومة باتجاه الحلفاء (تحديداً حزب الله) إعادة تبني خطة الكهرباء، كما طرحها وزير الطاقة ريمون نجمر. لكن موقف الحزب الذي صوّت على اقتراح السير بالمرحلة الأولى من الخطة والمتعلقة بمعمل دير عمار والزهراني، على أن تُستكمل لاحقاً بسلعانا في حال دعت الحاجة، لم يتبدّل. ابلع الحزب عون وباسيل بذلك قبل الأعياد، فُسحِب قتل التوتير مؤقتاً، إلى أن فأجا عون الجميع، أول من أمس، برّة قرار مجلس الوزراء حول خطة الكهرباء، مُستخدماً صلاحياته الدستورية، طالباً من الحكومة إعادة النظر فيه، وسط رصد دقيق لتدابعات ذلك على جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد غداً، وحتى مساء أمس كانت المفاوضات بين التيار الوطني وحزب الله لا تزال جارية لتوفير اجواء إيجابية تضمّن تمرير المعمل، عُين أنّ الحزب باق على موقفه، في ظلّ معلومات أن الاقتراح سيسقط مرة أخرى، إذ يحتاج إلى موافقة 11 وزيراً، وعملت «الأخبار» أن «حركة أمل أبطلت حارة حريك أنها ستعود والتصويت ضد سلعانا»، فيما اعتبرت مصادر مقربة من التيار أن طرح الخطة مجدداً لا يخدم التيار ولا رئيس الجمهورية؛ فمعمل سلعانا مرفوض بالدرجة الأولى من الراي العام، وفي حال سقوطه مرة أخرى في مجلس الوزراء، فإن ذلك سيُحرج عون وباسيل معاً، وإذا جرى تمريره، فيعني ذلك إضعاف رئيس الحكومة. واستغربت مصادر

حكومية هذا الإصرار الذي يفتح الباب على الكثير من السيناريوات، قد يكون أهنونها الصدام داخل مجلس الوزراء. ومع انتهاء عطلة الأعياد، عادت البلاد إلى برنامج عمل، بدأ أمس باجتماع اللجنة الفرعية التي انعقدت في ساحة النجمة برئاسة النائب إبراهيم كنعان، وحضور وزير المالية غازي وزني وجمعية المصارف لتوحيد الأرقام الواردة في خطة الحكومة. وقد أقرّ وزني، بحسب مصادر في الجلسة، بأن الحكومة «أخطأت في عدم التنسيق مع المصارف» ولفّت إلى اجتماعات مُتخفّة ستبدأ أول الأسبوع بين وزارة المالية وممثلين عن المصارف لتوحيد الأرقام. ويستكمل هذا «الإزحام» في الجلسة التشريعية التي تنعقد اليوم في الأونيسكو، وعلى جدول أعمالها عدد من اقتراحات ومشاريع القوانين المثيرة للجدل؛ فبعد سحب اقتراح قانون «الكاينتاك كونترول» وإعادةته إلى اللجان من أجل «تعديله»، بسبب وجود ملاحظات كثيرة عليه من صندوق النقد الدولي والمصارف وعدد من الجهات، تتعلق «بالإليات التي تفرض على المصارف الالتزام بالتحويلات، ونسوح التجارة التي تعتبر ضرورية وسقف التحويلات لتأمينها»، يعود اقتراح قانون العفو الذي أقرته اللجان المشتركة ليشكل ليس مادة خلافية

بين الكتل وحسب، بل ما هو أخطر بعدما أحدث انقساماً طائفيًا حوله، ستحملة الكتل معها اليوم إلى الجلسة التشريعية. المادة الناضمة من الاقتراح، والمتعلقة بعودة عائلات العملاء من فلسطين المحتلة والعفو عن اللبنانيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية في حال تخلوا عنها، بقيت تخضع للنقاش حتى ساعة متأخرة من ليل أمس،

حتى مساء أمس كانت المفاوضات بين التيار الوطني الحر وحزب الله لا تزال جارية بشأن «سلعانا»

ومن دون أن تُحسم وجهة التصويت عليها، وتحذّثت مصادر «كتلة التحرير والتنمية» عن «اتفاق ضمني بين حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي على إسقاط هذه المادة»، فيما قالت مصادر أخرى من الكتل المذكورة أن الامر لم يُحسم بعد. في المقابل، عُقد اجتماع ليل أمس بين كتلّ «الجمهورية القوية» و«لبنان القوي» و«الكتائب»، في حضور النائبين روكن وميشال معوض، لبحث آخر الصيغ بشأن جلسة اليوم، و«توحيد الموقف المسحي»، كما قالت مصادر مطلعة. ولفّت المصادر إلى أن «هناك إصراراً على بند المبعدين (إلى فلسطين المحتلة) كما جرى الاتفاق عليه في اللجان»، واعتراضاً على المادة التاسعة من الاقتراح التي تنص على خفض العقوبات على جميع المخومين الذين امضوا ثلاثة ارباع مدة العقوبة الواجبة عليهم. في المقابل، اشارت مصادر نيابية إلى أن الاجتماع «ضم النواب جورج عطا الله وجورج عدوان ونديم الجميل ومعوض وروكّن، وهؤلاء كانوا على تواصل دائم خلال نقاش القانون للتسسيق بشأنه، والاجتماع الذي عُقد أمس يصنّف في هذا الاتجاه»، وقالت المصادر إن الجلسة التشريعية مُخصّصة اليوم لتمرير «مشروع خطة الأمان الاجتماعي والتحفيز، المحال من

الحكومة، بقيمة 1200 مليار». وإلى جانب التباينات الحكومية حول ملف الكهرباء، تحلّ التعيينات بدأ أساسياً على جدول أعمال مجلس الوزراء غداً لأربعة مواقع هي: محافظ مدينة بيروت، رئيس مجلس الخدمة المدنية، المدير العام لوزارة الاقتصاد والمدير العام للاستثمار في وزارة الطاقة، ولفّتت مصادر وزارية إلى أن الاتفاق أنجز بشأن التعيينات في الطاقة والاقتصاد بين حزب الله وحركة أمل، وتقرر تعيين محمد أبو حيدر (الاقتصاد) وعسان نور الدين (الطاقة)، فيما لم تحسم بعد مسالة الموقعين الآخرين بسبب سقوت الاتفاق السابق بين عون وباسيل من جهة، ودياب من جهة أخرى. فالاتفاق قضى سابقاً بأن يتولى دياب اختيار مرشح لمنصب محافظ بيروت (مترا خوري)، في مقابل اختيار عون وباسيل مرشحاً لرئاسة مجلس الخدمة المدنية (أحمد عويدات)، وبعدها إسقط خيار دياب في محافظة العاصمة، من دون أن يعطى دعم عون وباسيل، لم يعد معلوماً إذا ما كان رئيس الحكومة سيدعم مرشحهما لرئاسة «الخدمة المدنية»، رغم حسم اسم المرشح لمنصب المحافظ، وهو القاضي مروان عبود. وتحذّثت مصادر حكومية عن احتمال اقتراح دياب تعيين القاضي يحيى غنّورة رئيساً لمجلس الخدمة.

في سياق آخر، وعلى وهج الإشكالات المتجددة بين اهالي عدد من بلدات الجنوب والبيونيفيل، وإشارة ملف قوات الطوارئ في لبنان لجهة تقليص عديدها وتوسيع صلاحياتها، زار رئيس الحكومة مقر قوة «اليونيفيل» في الناقورة في الذكرى 42 لإنشائها، فأرضاً المساس بمهبتها، ومؤكد أن «الجنان متمسك بتطبيق القرار 1701، ونطالب الأمم المتحدة بفرض تطبيقه على العدو الإسرائيلي»، ولفّت إلى أن «الحاجة إلى اليونيفيل لا تزال ضرورية ومُلخّة في ظل المحاولات الإسرائيلية لزعزعة الاستقرار»، ورغم أن الزيارة مقررة سابقاً، انطق دياب مؤقفاً بدأ على الحوقف الذي أطلقه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أول من أمس، عندما قال في مقابليته مع «إذاعة النور» «إذا أراد البيونيفيل أن ترحل، فلترحل، وإذا أراد البقاء فحُسن لا تمناع».

شيناكر: ندرس عقوبات على حلفاء حزب الله

في سياق التهديدات الأميركية اليومية للبنان، كزّر مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شيناكر موقف بلاده من الأزمة المالية والاقتصادية، ونظرتها إلى الحكومة اللبنانية، ملوّحاً بعقوبات قريبة على حلفاء المقاومة. وأشار إلى أن «الحكومة اللبنانية تواجه تحديات كبيرة وأزمة مالية وصحية، وهذا نتاج سنوات من الفساد وسوء الإدارة وتبعات الحرب في سوريا، وحزب الله اليوم جزء من الحكومة اللبنانية»، وفي مقابلة مع قناة «فرانس 24»، قال شيناكر إن «رئيس الحكومة حسان دياب قدم خطة اقتصادية، ونحن نتنظر كي نرى التزام الحكومة بالإصلاح، وهل سيخضون قديماً بهذه الإصلاحات وتنفيذها، وليس فقط بالتشريع والإعلان عنها، وعندما نرى موقفنا من دعم لبنان في ما يتعلق بملفه في صندوق المعرفة بدعمها بالإصلاحات». وحول إمكانية فرض عقوبات تطال شخصيات من التحالف السياسي الداعم لهذه الحكومة، أجاب شيناكر: «نعم، ممكن، وننظر في هذا الأمر. هناك حزمة من العقوبات ننظر فيها، ونتمنى أن ننفذ بعضاً منها قريباً».